

مجلس الوزراء يشدد على الإسراع في التحقيقات وإصدار الأحكام القضائية الحريري يطلب إيداع الأمم المتحدة الخرائط لترسيم الحدود المائية



(مروان عساف)

الوزراء فرعون والقصار ومترى وفينيش وأبو فاعور في الجلسة.



مجلس الوزراء مجتمعاً مساء أمس في السرايا برئاسة الرئيس الحريري.

الجمهورية".
سئل: هناك أحكام اعدام صادرة سابقاً؟
أجاب: "نعم، اننا لا اعرف كل الحالات، لم نناقش الحالات الفردية وأين أصبحت كل حالة، لكن قلنا كلاماً واضحاً في مجلس الوزراء، وغير ذلك نكون تحدثنا خارج نطاق صلاحياتنا كمجلس وزراء، قلنا بضرورة الإسراع في انجاز التحقيقات، وفي اصدار الاحكام القضائية، وبالطبع مجلس الوزراء لا يستطيع الا ان يكون مع تنفيذ الاحكام القضائية. لكن ما قيل، والصيغة التي اتت في بعض وسائل الاعلام كما قيل لي وانا في مجلس الوزراء ليس دقيقاً، مجلس الوزراء لا يأخذ قراراً بالاعدام، المحكمة هي التي تصدر حكماً بالاعدام، مجلس الوزراء يستطيع ان يقول انه يجب ان نسرع في التحقيقات ونسرع في إصدار الأحكام القضائية، وبالطبع نسرع في تنفيذ الأحكام القضائية التي يصدرها القضاء، هذا ما قام به مجلس الوزراء، لم يتوقف بالتفصيل عند كل حالة بحالتها ولم تكن الجلسة مخصصة لهذا الامر".
سئل: ماذا بشأن قرار الحكومة الإسرائيلية الانسحاب من القسم الشرقي من الفجر؟
أجاب: "الحقيقة لم نتحدث بالتفصيل عن هذه القضية في هذه الجلسة".

اللبنانية مع العملاء".
سئل: رئيس الجمهورية قال انه سيوقع اي حكم بالاعدام يصله؟
أجاب: "فخامة رئيس الجمهورية قال اذا وصله مرسوم يوقعه وهذا حق، وهو امر طبيعي، مجلس الوزراء لن يأتي اليه مرسوم".
سئل: هل كان الجميع في هذا الجوف؟
أجاب: "لا اعرف من اين اتت هذه النقطة، لم نتحدث عن هذا الموضوع في شكل خاص، تحدثنا كما قلت عن اهمية انجاز مسألة بجديّة هذه المسألة، يعني وجود شبكة كبيرة من العملاء يتم اكتشافهم، مجموعات او افراد بسرعة نتيجة جهود كبيرة للأجهزة الامنية التي تم التنويه بها، مسألة مثل هذه تتطلب جدية كبيرة جداً في التحقيقات والاسراع بها، وفي الإسراع بالأحكام القضائية، التي تصدر عن القضاء بموجب القوانين اللبنانية التي هي طبعاً قاسية باحكامها على العملاء، وهذا امر لا يختلف عليه اثنان، مجلس الوزراء لم يكن لديه ما يقوله اكثر من ذلك".
سئل: لم نشهد اي حكم اعدام بالعملاء سابقاً، فهل سنشهد اليوم احكاماً بالاعدام على العملاء؟
أجاب: "هناك طريقة، يصدر حكم عن المحكمة بعد ذلك يحال على وزير العدل الذي يحيله بدوره على رئيس الحكومة ومن ثم على رئيس

لموضوع الأساتذة فماذا حصل؟
اجاب: "يمكن انه في بداية الجلسة ، كانت هذه توقعات وزير التربية، ولكن ما حصل انه تم نقاش شارك فيه كل الوزراء بدءاً من وزير التربية ومعظم الوزراء شاركوا في هذه النقاش، لكن الاله ان دولة رئيس مجلس الوزراء قال ان الجو في حوار مع الاساتذة المضربين كان ايجابياً، وانه مستعد لمتابعة هذا الحوار وصولاً الى اتفاق مرض، وتبادلنا الرأي، ولكن البت النهائي في اي صيغة تسوية او حل ستكون نتيجة لقاء دولة الرئيس مع وفد من رابطة اساتذة التعليم الثانوي".
سئل: متى سيكون اللقاء؟
أجاب: "قريباً".
سئل: هل تم التاكيد على تشديد العقوبات بالنسبة الى العملاء؟
أجاب: "لا، نحن لسنا سلطة قضائية، مجلس الوزراء قال يجب الاسراع في التحقيقات والاسراع في اصدار الاحكام القضائية، لان البعض كان يقول ان مسألة في هذه الخطورة وفي هذه الاهمية، وهذا رأي الجميع ولو ان البعض عبر عنه، يجب الاسراع في انجاز التحقيقات فيها ويجب ان تكون العملية القضائية سريعة، لكن مجلس الوزراء طبعاً لا يبحث في الاحكام القضائية نفسها، هذا عمل القضاء. لكن مسألة في هذه الخطورة معروف كيف تتعامل القوانين

يستدعي تنسيقاً مع الجيش وتنفيذاً مشتركاً، ويتطلب ذلك تعزيزاً للجيش اللبناني في الجنوب وهو ما يجري العمل على تحقيقه. ثم جرى التنويه بما انجزته الاجهزة المختصة في القاء القبض على عملاء اسرائيل، وجرى التأكيد ايضاً على اهمية الاسراع في التحقيقات وفي اصدار الاحكام القضائية.
واكد وزير الدفاع ان ما صدر في وسائل الاعلام عن الجاسوس الذي تم توقيفه منذ ايام يتضمن معلومات خاطئة، واخرى تفتقر الى الدقة، مما يسبب الى عمل الاجهزة المختصة والى مسار التحقيق وفاعلية عمل تلك الاجهزة المختصة.
وفي السياق ذاته لفت وزير الاتصالات الى ضرورة الاستعجال لاعتماد أفضل الصيغ الممكنة لتأمين الحصانة لشبكة الاتصالات حماية لامن البلد.
ووضع رئيس مجلس الوزراء المجتمعين في جو لقاءه مع اساتذة التعليم الثانوي المضربين، واستعداده لمتابعة الحوار معهم للوصول الى اتفاق في شأن المطالب المرفوعة. وقبل مجلس الوزراء استقالة رئيس الهيئة النازمة للاتصالات الدكتور كمال شحادة. ثم ناقش مجلس الوزراء مختلف البنود الواردة في جدول اعماله واتخذ بشأنها القرارات المناسبة.
سئل: كانت الاجواء تشير الى حل

الوزراء على تأليف لجنة وزارية لهذا الغرض برئاسة دولة رئيس مجلس الوزراء وعضوية وزراء المال والاقتصاد والعدل والعمل والتنمية الإدارية والداخلية. بعد ذلك ذكر دولة الرئيس مجلس الوزراء ان الحكومة وافقت في العام الماضي على ترسيم حدود لبنان البحرية في المياه الإقليمية، بحسب معاهدة البحار الدولية، وبناءً على ذلك شدد على انه يترتب علينا إرسال الخرائط اللازمة الى الأمم المتحدة لإيداعها عندها، وكلف مجلس الوزراء وزارة الخارجية القيام بهذه المهمة. وتحدثت دولة الرئيس عن مهمة الوفد العسكري في الأمم المتحدة لجهة اطلاع مجلس الأمن على الانتهاكات الإسرائيلية للسيادة اللبنانية ولخرق القرار 1701، مؤكداً ان هذا الوفد قام بعمل جيد وذي صدى ايجابي، وأضاف غير ان بعض ما سرب ونشر في هذا الصدد في عدد من وسائل الإعلام، لا يسهم في انجاح متابعة هذه المهمة بل على العكس من ذلك يسبب اليها. وفي سياق متصل تأتي الشكوى التي رفعها لبنان الى مجلس الأمن حول اختطاف المواطن اللبناني عماد حسن عطوي.
وجرت مناقشة عامة في مجلس الوزراء حول الاوضاع الراهنة والحوادث الاخيرة، وجرى التشديد على ان عمل قوات الامم المتحدة في الجنوب

شدد مجلس الوزراء أمس على "أهمية الإسراع في التحقيقات وإصدار الأحكام القضائية" في مسألة التعامل مع اسرائيل، وطلب رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري من وزير الخارجية ارسال الخرائط العائدة لترسيم حدود لبنان البحرية في المياه الإقليمية الى الأمم المتحدة. أما في قضية أساتذة التعليم الثانوي فأبدى الحريري استعداده لمتابعة الحوار معهم.
ترأس رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري في الخامسة والرابع عصر أمس جلسة مجلس الوزراء العادية في حضور جميع الوزراء.
وبعد انتهاء الجلسة في التاسعة والنصف مساءً أدلى وزير الإعلام طارق مترى بالمعلومات الرسمية الآتية: "عقد مجلس الوزراء جلسة في السرايا الكبيرة اليوم برئاسة الرئيس سعد الحريري وفي حضور جميع الوزراء. استهل دولة الرئيس الاجتماع بالإشارة الى اللقاء الذي عقد في السرايا وورش العمل التي تلته وموضوعها تحسين بيئة الاعمال، حيث جرى تقديم اقتراحات من قطاعات مختلفة لا سيما ما يتعلق منها بإنشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة، وبرزت دولة الرئيس ضرورة متابعة العمل في تحديد الإجراءات والقوانين التي من شأنها ان توفر ذلك التيسير، ووافق مجلس